

السياسات الأوروبية المشتركة ودورها في تعزيز العملية التكاملية

Common European policies and their role in promoting the integration process

◆ فحمة إيمان

مخبر الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان / الجزائر

imane.fehaima@univ-tlemcen.dz

تاريخ النشر: 2025/12/25

تاريخ القبول: 2025/11/10

تاريخ الإرسال: 2025/05/02

الملخص:

تناولت الدراسة بالبحث والتحليل الاتحاد الأوروبي كأنجع التكتلات الإقليمية في العالم، رغم الاختلافات العرقية والدينية واللغوية المتعددة التي تعرفها القارة الأوروبية، ورغم الحروب والنزاعات التي خرجتها منها هذه الأخيرة مدقمة، إلا أنها استطاعت أن تتجاوز كل ذلك، مشكلة اتحادا اقتصاديا، سياسيا وأمنيا، يُعنى ككيان موحد بتوحيد السياسات العامة الأوروبية الاقتصادية، السياسية، الأمنية، الاجتماعية والثقافية، إلا أن البريكست قلب الموازين وشكل أحد أكبر التحديات التي يمكن أن يواجهها الاتحاد في المستقبل، إذ كان لخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأثر السلبي على عملية التكامل والاندماج الأوروبي.

الكلمات المفتاحية: السياسة العامة، الاتحاد الأوروبي، التكامل والاندماج

Abstract:

The study examines one of the most important regional blocs, which is the European union, in which European countries despite their historical and political differences, have succeeded in forming a cohesive entity, This entity focuses on unifying public policies in economic, security, social, cultural and educational domains. but, Brexit turned the scales, in which became one of biggest challenges hindering the European integration process.

Keywords: Public policy, european union, integration

السياسة العامة هي برنامج عمل هادف تسعى الحكومات والدول من خلاله الى حل المشاكل والقضايا الهامة، وذلك حسب طبيعة الأجندة السياسية لكل نظام سياسي، هذا على المستوى القطري.

أما على المستوى الإقليمي، فنتيجة للتطورات والمتغيرات الجديدة التي شهدتها النظام العالمي منذ خمسينيات القرن الماضي برزت مفاهيم جديدة، فتغير مفهوم السيادة واقتنعت الدول بضرورة الاعتماد المتبادل بسبب ظهور قضايا مشتركة، إضافة الى عامل الحرب الباردة التي نتج عنها انقسام العالم الى قطبين، فسعى كل قطب الى ضم أكبر عدد ممكن من الدول اليه، زد على ذلك قيام طرف ثالث والمتمثل في حركة عدم الانحياز، كل هذا كان بمثابة أرضية خصبة لبروز ما يسمى بالإقليمية في مواجهة العالمية، حيث فرض على الدول الدخول في تكتلات إقليمية من أجل مواجهة القضايا المصرية وذلك في ظل شروط وخصائص معينة، وتطور هذا المفهوم الى أن أصبحت إقليمية عابرة للقارات في إطار الإقليمية الجديدة.

على هذا الأساس تسعى المنظمات الإقليمية الى وضع مجموعة من السياسات والاجراءات والبرامج المشتركة من أجل حل القضايا والمشاكل المصرية في إطار ما يسمى بالسياسة العامة الإقليمية.

الاتحاد الأوروبي أحد أهم الأحداث الثورية في عصرنا الحالي كما وصفه هنري كيسينجر؛ إذ يعد أبرز التكتلات الجديدة التي ظهرت على الساحة الدولية منذ خمسينيات القرن العشرين على شكل مجموعات اقتصادية أوروبية، لتصبح في أوائل القرن الحادي والعشرين اتحادا أوروبيا ناجحا على الصعيدين الاقتصادي والسياسي؛ على المستوى الإقليمي والدولي.

وعليه يسعى الاتحاد الأوروبي من خلال وضع مجموعة من السياسات والإجراءات التي تمس كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية، الثقافية، الأمنية والخارجية منها ما هو تنسيقي بين الدول الأوروبية العضوة في الاتحاد الأوروبي ومنها ما هو موحّد إلى الدفع بعجلة التكامل والاندماج الأوروبي.

تكمن أهمية الدراسة أساسا في إبراز أثر السياسات العامة سواء كانت تنسيقية أو موحدة في شتى المجالات على عملية التكامل بغية الوصول إلى أعلى درجات الاندماج بين الدول الأوروبية، فضلا عن أهمية ضرورة التطرق إلى انعكاسات انسحاب بريطانيا من الاتحاد؛ على المملكة المتحدة من جهة، وعلى العملية التكاملية الأوروبية ككل.

كما تكمن أهمية الدراسة في إمكانية محاكاة التجربة الأوروبية على الدول المغاربية؛ حيث رغم الاختلافات العرقية والدينية واللغوية، ورغم الأحداث الميرة من حروب ونزاعات التي شهدتها القارة الأوروبية إلا أنها استطاعت أن تندمج في أعلى أشكال الاندماج والاتحاد، وبهذا فالأمم المغاربية أولى بالتكامل والاندماج بالنظر إلى التاريخ الواحد والدين الواحد واللغة الواحدة وما إلى ذلك من الأمور المشتركة.

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:

فحمة إيمان

إلقاء الضوء على الاختلافات السائدة في المجتمع الأوروبي؛ ن خلال دراسة جيوسراتيجية تاريخية للقارة الأوروبية بغية معرفة مدى تأثيرها على العملية التكاملية.

تقديم أبسط تعريف للسياسة العامة الإقليمية وما ارتبط بها من مفاهيم.

تسليط الضوء على نظريات التكامل والاندماج التي تفسر التجربة التكاملية الأوروبية.

إبراز أهم السياسات الأوروبية المشتركة في شتى المجالات؛ ودورها في تعزيز التكامل الأوروبي.

الإشارة إلى خروج بريطانيا من الاتحاد وتداعياته على هذا الأخير.

عرض هذه الدراسة والتي موضوعها السياسات العامة الأوروبية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل والاندماج، نظرح الإشكالية الآتية:

إلى أي مدى ساهم الاتحاد الأوروبي من خلال سياساته العامة في تحقيق التكامل والاندماج؟

تندرج تحت الإشكالية تساؤلات فرعية؛ وهي كالآتي:

ما هو الأساس النظري الذي يفسر تجربة التكامل الأوروبي؟

هل ركز الاتحاد الأوروبي في صياغة سياساته العامة المشتركة على مجال معين؟

كإجابة مسبقة عن الإشكالية والتساؤلات الفرعية تمت صياغة الفرضيات الآتية:

- كلما زادت قدرة الاتحاد الأوروبي على توحيد السياسات العامة كلما زاد تعزيز التكامل والاندماج الأوروبيين.

- قد تكون النظرية الوظيفية أكثر الأطر النظرية المفسرة للتجربة التكاملية الأوروبية.

- كلما برزت قضايا مصيرية وتحديات مشتركة كلما عمده الاتحاد الأوروبي على صياغة سياسات عامة موحدة.

المحور الأول: مدخل مفاهيمي ونظري للدراسة

1-مدخل مفاهيمي للدراسة

1-1-تعريف الإقليمية والإقليم:

الإقليمية هي عملية تكثيف التعاون السياسي والاقتصادي بين مجموعة دول تنتمي إلى منطقة جغرافية واحدة، وغالبا ما يكون التعاون في المجال التجاري أي المبادلات التجارية، على سبيل المثال نجد دول غرب

السياسات الأوروبية المشتركة ودورها في تعزيز العملية التكاملية

أوروبا التي اعتبرت من أهم المناطق الإقليمية ذات التدفق التجاري النشط ومنها انطلقت عدة محاولات للتكامل الإقليمي.¹

أو هي عبارة عن هيئات دائمة تضم في منطقة جغرافية معينة عدداً من الدول؛ تجمع بينها روابط التجاور والمصالح المشتركة والتقارب الثقافي واللغوي والروحي، تتعاون جميعاً على حلّ ما قد ينشأ فيها من منازعات حلاً سلمياً؛ كما تعمل على حماية مصالحها وتنمية علاقتها الاقتصادية والثقافية.²

وحسب تعريف قدّمه باري بوزان فإنها وحدة وسط بين العالمية والنظام السياسي وتختلف الإقليمية بخصائصها الجغرافية والاقتصادية والسياسية عن هذين الأخيرين.

أمّا الإقليم فهو مكان يحدّه البعد الجغرافي وكثافة التبادل والمشاركة في المؤسسات والتجانس الثقافي، كما يُحدّد الإقليم عملياً بحجم المبادلات والتدفقات التجارية وصفات مكوناته وقيّمه.³

1-2-تعريف النظام الإقليمي والمنظمة الإقليمية:

في دراسة قدّمها كاثوري وشيغل، تم تعريف النظام الإقليمي على أنه نظام يتكون من دولتين أو أكثر متقاربة ومتفاعلة مع بعضها البعض، لها روابط لغوية وثقافية واجتماعية وتاريخية مشتركة في سيادة شعورها بهويتها الإقليمية من خلال أفعال ومواقف الدول الأعضاء في المنظمة.

وقبل تعريف المنظمة الإقليمية لا بدّ من الإشارة إلى مفهوم المنظمة الدولية عموماً؛ وهي هيئة دولية دائمة تضم عدداً من الدول، تتمتع بإرادة مستقلة تهدف إلى حماية المصالح المشتركة للدول الأعضاء.⁴

أو هي كل هيئة دولية تُخلق عن طريق اتفاقية دولية جماعية؛ أطرافها من الدول، بغية تحقيق أهداف مشتركة للدول الأعضاء بها.⁵

تتمتع المنظمة الدولية بالشخصية القانونية، وذلك يجعل منها شخصاً مستقلاً عن الدول، وتتوفر لها إرادة ذاتية ومجموعة من الوظائف والاختصاصات، الأمر الذي يحقق نوعاً من الانفصال بينها وبين الدول.⁶

¹ مارتن غريفش وتيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، الإمارات العربية: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2008، ص. 67.

² خليل حسين، المنظمات 22 القارية والإقليمية، لبنان: دار المنهل اللبناني، ط1، 2010، ص. 17.

³ مارتن غريفش وتيري أوكلاهان، مرجع سبق ذكره، ص. 67.

⁴ سهيل حسين الفتلاوي، مبادئ المنظمات الدولية العالمية والإقليمية، عمان: دار الثقافة، ط1، 2010، ص. 21.

⁵ عبد الله على عبو، المنظمات الدولية الأحكام العامة وأهم المنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، الأردن: دار قنديل، ط1، 2011، ص. 37-31.

⁶ إساعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي-الإنجليزي)، من الموقع الإلكتروني: www.kotobarabia.com.

تاريخ الولوج: مارس 2014.

فحمة إيمان

أما المنظمات الإقليمية فيقصد بها تلك المنظمات التي تضم دولاً يجمعها إقليم واحد أو منظمة واحدة أو مصالح مشتركة.

عرفت المنظمات الإقليمية تطوراً كبيراً فقد كان تعبير الإقليمية يشكل العامل الجغرافي أساساً فيه، لكن في الوقت الحاضر لم يعد العامل الجغرافي وحده أساساً في تحديد المنظمات الإقليمية؛ كما هو في إطار الإقليمية التقليدية، وأمثلة ذلك كثيرة؛ كدول أمريكا اللاتينية، الاتحاد الأوربي، منظمة الوحدة الإفريقية، منظمة آسيان الاتحاد المغاربي.

ذلك أنّ الإقليمية الجديدة جاءت بما يسمى بالإقليمية العابرة للقارات؛ أو الإقليمية المفتوحة، حيث ركزت على جوانب أخرى، مهيأة الجانب الجغرافي، كالعامل السياسي، كأن تقوم منظمة إقليمية على أساس التشابه في النظام القائم أو الأيديولوجية مثل الاتحاد الأوربي، ديمقراطيات غربية، نظم رأسمالية، أو تتميز بمصادر الثروات الأساسية مثل: منظمة الدول المصدرة للنفط -أوبك- أو يجمعها العامل القومي مثل جامعة الدول العربية، أو العامل الديني مثل المؤتمر الإسلامي أو عامل الأمن والاستقرار مثل حركة عدم الانحياز، الكومنولث البريطاني، الاتحاد الروسي للدول المستقلة وحلف شمال الأطلسي.¹

إذاً المنظمة الإقليمية هي:

هي هيئة دائمة تتمتع بالشخصية القانونية والإرادة الذاتية وتنشأ بالاتفاق بين مجموعة من الدول يربط بينها رابط جغرافي أو سياسي، أو مذهبي أو حضاري كوسيلة من وسائل التعاون الاختياري بينها في مجال أو مجالات معينة يحددها الاتفاق المنشئ للمنظمة.

أو هي كل شخص قانوني دولي يخلق عن طريق اتفاقية دولية أو جماعية، أطرافها دول تجمع بينها مقومات التضامن الاجتماعي، أو الجوار الجغرافي بغية تحقيق أهداف مشتركة للدول الأعضاء فيه، والتي لا تنتقص سيادتها بالرغم من انضمامها إلى هذا التجمع التنسيقي الذي يتمتع بإرادة ذاتية مستقلة يتم التعبير عنها من خلال أجهزة دائمة تمكّنها من الاضطلاع بالمهام المنوطة بها.²

والمنظمات الإقليمية هي المنظمات التي تتجاوز في أنشطتها وعلاقاتها الحدودية الإقليمية للأقطار التي أسست لها، أو تعمل فيها، حيث أن خدماتها تمتد إلى أقطار معينة، وتكون محصورة بعدد من الدول في إقليم أو منطقة معينة.³

¹ محمد قنادر، "التنظيم الدولي"، محاضرة ألقيت على طلبة السنة الثالثة ليسانس علوم سياسية، في مقياس المنظمات الدولية، جامعة تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010-2011

² خليل حسين، مرجع سبق ذكره، ص. 24.

³ خليل محمد حسن الشاع وخضير كاظم محمود، نظرية المنظمة، عمان: دار الميسرة، ط. 3، 2007، ص. 26.

السياسات الأوروبية المشتركة ودورها في تعزيز العملية التكاملية

3-1-تعريف السياسة العامة:

عرفت السياسة العامة تطوّراً عبر مراحل تاريخية، حيث تطور هذا المصطلح مع تطور الحياة الإنسانية، ففي البداية ارتبطت دراسة السياسة العامة بالفلسفة الأخلاقية التي اقتصرَت حينذاك على دراسة الإطار المؤسسي للقطاعات الحكومية محملة السلوك السياسي، بعدها عرف مفهوم السياسة العامة تطوراً خلال الحربين العالميتين نتيجة للثورة السلوكية، فتم التركيز على دراسة سلوك الأفراد والجماعات.

مع بداية الستينيات ظهرت عدة مفاهيم جديدة بدل مفهوم الدولة في دراسة السياسة العامة كالوحدة، السلوك، الجماعة.... ونتيجة للمتغيرات الجديدة والتحولات الحاصلة على الساحة الدولية، من بينها بروز فواعل جديدة دولية غير الدول، كالتكتلات الإقليمية والمنظمات الدولية، الشركات المتعددة الجنسيات، مما أدى إلى بروز توجهات جديدة في دراسة السياسة العامة،¹ إذ أصبح الاهتمام بدراسة ما يصدر عن هذه المنظمات الدولية والإقليمية من سلوكيات وقرارات وبرامج، كل ذلك يدخل في إطار ما يسمى بالسياسة العامة الإقليمية.

-يعرفها جيمس أندرسون السياسة العامة في كتابه صنع السياسات العامة في تعريف واسع على أنها العلاقة بين الوحدة الحكومية وبيئتها، أو هي تقرير أو اختبار حكومي للفعل أو عدم الفعل؛¹ وكل فعل صدر عن الحكومة يعتبر سياسة؛ والافعل هو امتناع الحكومة عن فعل معين.²

-يعرفها هارولد لاسويل بأنها: من يجوز على ماذا؟ متى؟ وكيف؟³

-أما دافيد استون فيرى أن السياسة العامة هي عملية التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع، وذلك من خلال القرارات والأنشطة الموزعة لتلك القيم في إطار عملية تفاعل بين المدخلات (مطالب الأفراد)، والمخرجات (قرارات الحكومة)، والتغذية العكسية (إرضاء الجماهير).⁴

-كما عرّفها كارل فريديريك على أنها برنامج عمل مقترح لشخص أو جماعة أو لحكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها بغية الوصول إلى هدف مقصود.⁵

4-1- مفهوم السياسة العامة الإقليمية:

هو برنامج عمل يجمع بين الأطراف المكونة للمنظمة الإقليمية لمناقشة القضايا المصيرية المشتركة، أو هي الإجراءات والعمليات في وحدات نظام إقليمي لتحديد المشاكل والقضايا المشتركة وحلّها.

¹ جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، تر. عامر الكيسي، عمان: دار السيرة، 1998، ص. 14.

² أنولد ج هايدنهايم وآخرون، السياسات العامة المقارنة سياسات الخيار الاجتماعي في أمريكا وأوروبا واليابان، تر. أمل الشرقي، الأردن، الأهلية، ط1، ب.س.ن، ص. 255.

³ بونوة نادية، دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ السياسة العامة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2009-2010، ص. 47.

⁴ المرجع نفسه، ص. 46-47.

⁵ تامر الحزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، الأردن: دار مجد لاوي، ط1، 2012، ص. 27.

فحمة إيمان

والسياسة العامة الإقليمية هي سياسة جديدة تنتج عن عملية نقل عمليات ومؤسسات صنع القرار من مستوى قطري إلى مستوى جديد إقليمي والتي تأخذ على عاتقها كل القضايا والمشاكل الإقليمية فهي تضامن فعلي لدول المنطقة من المشاكل التي تعانيها.¹

تتحدد طبيعة الأجندة السياسية في السياسة العامة للمنظمات الإقليمية حسب المنظمة الإقليمية ذاتها والأساس الذي تقوم عليه المنظمة، إضافة إلى بنود المعاهدة المنشأة للمنظمة.

فعادة ما تكون الأجندة السياسية مرتبطة بالبنود المنشأة للمنظمة فإذا كانت منظمة إقليمية تتعلق بالتعاون العسكري والمسائل الأمنية فسوف تناقش المنظمة القضايا والمسائل الأمنية، الدفاعية والعسكرية، فلا يمكن مناقشة القضايا المالية أو النقدية، حيث تركز على البعد الأمني، ونفس الشيء بالنسبة لمعاهدة منشأة متعلقة بالأمور الاقتصادية أو الثقافية أو السياسية وهكذا دواليك، لكن في ضوء البروتوكولات اللاحقة يتم إدراك قضايا جديدة، كالسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي من خلال معاهدة ماستريخت.

كما تختلف الأجندة السياسية من منظمة إقليمية تقوم على أساس دستوري؛ فيدرالية أو كوفدرالية، حيث يتم ترتيب الأولويات في الأجندة السياسية من القمة إلى القاعدة. بينما المنظمات التي تقوم على أساس وظيفي فيختلف ترتيب الأولويات في الأجندة السياسية، حيث يتم البدء بالقاعدة إلى القمة، أي من السياسة الدنيا إلى العليا، مثلاً الاقتصاد إلى الأمن في حالة الاتحاد الأوروبي.

كما يؤثر في ترتيب أولويات الأجندة السياسية في المنظمات ما يسمى بحارس البوابة المتمثلة في جماعات ضاغطة دولية، جماعة تشريعية، يتحكمون في الأجندة السياسية كتجار الأسلحة مثلاً.

تختلف مراحل صنع القرار في السياسة العامة الإقليمية من منظمة إقليمية إلى أخرى بالرجوع إلى المعاهدة المنشأة للمنظمة وحسب طبيعة اختصاص المنظمة وهدف المنظمة وطبيعة التنظيم الهيكلي والفواعل، والبيئة.²

إذا من خلال ما سبق نستنتج أنّ السياسة العامة على المستوى القطري الوطني؛ هي قرارات وبرامج تصدر عن الدولة وحكومتها وفواعلها الرسمية وغير الرسمية، أمّا على المستوى الدولي والإقليمي، فالسياسة العامة تصدر عن منظمات وفواعل دولية وإقليمية في سبيل حل قضايا مشتركة.

2- النظريات المفسرة للتكامل الأوروبي

التكامل هو عملية من عمليات النظام الاجتماعي وهي تعني تأليف مختلف العناصر في المجتمع والتنسيق بينها على نحو يقضي على احتمالات التوتر والاختلاف ويعمل على نبذ الصراعات داخل المجتمع مما يجعله محافظاً على وحدته وتوافقه، يعمل التكامل على تعزيز التعاون ويستهدف تحقيق الأمن والسلم والمصلحة المشتركة.

¹ بن بختي عبد الحكيم، السياسة العامة في المنظمات الإقليمية، محاضرة أقيمت على طلبة السنة الثانية ماستر تخصص السياسات العامة، في مقياس السياسة العامة الإقليمية، جامعة تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2013-2014.

² المرجع نفسه.

السياسات الأوروبية المشتركة ودورها في تعزيز العملية التكاملية

تتعدد التعاريف المطروحة لتفسير التكامل والاندماج ومن خلال الآتي سنتطرق لأهم التعريفات:
- يعرفه أرنست هاس على أنه: "العملية التي تتضمن تحوّل الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد؛ تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة"
يرى هاس بأنّ الهدف من وراء التكامل من خلال زيادة التفاعل إلى المساعدة على تلاشي الحدود بين المنظمات الدولية والبيئات الوطنية.¹

- عرفه ليون ليندبورغ على أنه: "الحالة التي تجد الدول نفسها غير قادرة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الخارجية أو شؤونها الداخلية الرئيسية باستقلالها عن بعضها البعض وتسعى بدلا من ذلك لاتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون أو تفوض أمرها لمؤسسة جديدة"²

- أمّا أميتاي ايتزبوني فيعرفه على أنه: "الحالة التي يتمكن منها المجتمع بأطرافه المتعددة من امتلاك سيطرة فعالة باستخدام العنف أو الإكراه؛ حيث يكون لهذا المجتمع مركز لاتخاذ القرار يقوم بدور توزيع الثواب والعقاب داخل المجتمع، ويمثل البؤرة الرئيسية لتحديد الهوية السياسية للشعب."³

والتكامل الإقليمي يمكن تعريفه أساسا باعتباره عملية تشكيل الأجزاء لكل أو عملية استجابة للاعتماد المتبادل بين الدول.⁴

يفتضي تحقيق التكامل ونجاح العملية التكاملية شروطاً ومتطلباتٍ يمكن حصرها في الآتي: التماثل الاجتماعي، التشارك في القيم، المنافع المتبادلة، عنصر الاتصال.⁵

يعتبر الاتحاد الأوروبي أحد أهم التجارب التكاملية الناجحة في العالم بالرغم من افتقارها إلى العديد من القيم المشتركة كاللغة والتقاليد؛ كما سبق التوضيح في مضمون المحور الأول، ولكنها تجاوزت كل هذا لتبني قima مشتركة جديدة من خلال التكامل والاندماج داخل مجتمعاتها وفيما بينها⁶

وفقا لما سبق ذكره؛ فإنّ النظرية السياسية المهتمة بالتكامل حدّدت ثلاثة شروط أساسية لا بد من توفّرها لتحقيق التكامل والاندماج وهي:

- توافر الرغبة لدى القادة السياسيين لتحقيق التكامل.

1 محمد بوعشة، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة، ليبيا: دار الكتب الوطنية، ط1، 1999، ص.157.

2 عمر إبراهيم العفاس، نظريات التكامل الدولي الإقليمي، لبنان: دار المنهل اللبناني، ط.1، 2010، ص.33.

3 معمر خديجة، " مفهوم نظرية التكامل"، محاضرة أُلقيت على طلبة السنة الرابعة علاقات دولية، في مقياس نظريات التكامل والاندماج، جامعة تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2011-2012.

4 عمر إبراهيم العفاس، مرجع سبق ذكره، ص.33.

5 معمر خديجة، مرجع سبق ذكره.

6 محمد بوعشة، مرجع سبق ذكره، ص.175.

فحمة إيمان

- قدرة القادة السياسيين على إنشاء الأطر المؤسسية ذات الكفاءة.
 - قبول القادة السياسيين لقيادة واحدة عليا تقوم بدور القائد الإقليمي.
- وفيما يأتي سنتطرق لأبرز نظريات التكامل والاندماج التي فسّرت التجربة التكاملية الأوروبية، ومن خلال الدراسة والتحليل سيتبين أي النظريات هي الأقرب إلى تفسير الاتحاد الأوروبي.

2-1- النظرية الفيدرالية:

الفيدرالية هي توجه يسعى إلى تذويب الشخصية الدولية للدول الموجودة في الاتحاد الفيدرالي ضمن هذا الأخير تفقد الوحدات المشكلة له سيادتها ويركّز هذا التوجّه على ضرورة إيجاد السلطة السياسية بدافع حركة التكامل الاقتصادي والاجتماعي.¹

تسعى هذه النظرية إلى تطبيق نموذج الدولة الفيدرالية على المستوى الدولي بمعنى قيام الدولة المنبثقة من عملية الاندماج بالتخلي عن سيادتها لصالح حكومة فيدرالية وإجراءات توزيع جديد للسلطات بين الحكومة الفيدرالية والحكومات الإقليمية في المجالات المختلفة، ويعطي أنصار هذا الاتجاه الولايات المتحدة الأمريكية كمثل ناجح للدولة الفيدرالية.

وجدت الفيدرالية صدى لها في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية فدعا ونستون تشرشل في خطاب له في زيورخ عام 1946 إلى إنشاء اتحاد فيدرالي في أوروبا يسمى بالولايات المتحدة الأوروبية، ولكن تخلى عن فكرته بعد عودته مرة أخرى إلى الحكم عام 1951.¹

كما طرح يوشكا فيشر وزير خارجية ألمانيا السابق مجموعة من الأفكار حول أوروبا الفيدرالية أو ولايات متحدة أوروبية، عن طريق إنشاء برلمان أوروبي يمثل في جانب منه الدول وفي الجانب الآخر المواطنين.²

إنّ الهدف من وراء الاتحاد الفيدرالي تحقيق الاتحاد السياسي بين الدول المنفصلة، إذ تتعامل الفيدرالية أولاً مع المشكلة السياسية الدستورية خاصة، وهذا ما أكّده مكالي عند الحديث عن مستقبل التكامل الأوروبي بأن اعتبر الأمل في اقتصاد حقيقي وتقدم اجتماعي في أوروبا عندما يكون هناك سلطة سياسية معززة بقوة تقوم بتحقيق ذلك.

¹ بن بختي عبد الحكيم، نظريات التكامل والاندماج المفسرة للإقليمية، محاضرة أقيمت على طلبة السنة الثانية ماستر تخصص السياسات العامة في مقياس السياسة العامة الإقليمية، جامعة تلمسان: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2013-2014.

2-2- النظرية الوظيفية:

أ- الوظيفة الأصلية:

تركز هذه النظرية على التعاون عن طريق خلق شبكة كثيفة من المصالح والنشاطات والاهتمامات المشتركة عبر حدود الدول، وتعود النظرية الوظيفية من حيث المنطلقات الفكرية إلى الباحث البريطاني دافيد ميتيراني الذي نشر - أهم أفكاره في كتابه "تفعيل نظام السلم سنة 1943"¹، حيث يرى دافيد ميتيراني أن الاتحادات الجهوية عموما والاتحاد الأوروبي خصوصا هو أحد أكثر الدروس ثباتا في التجربة السياسية²، كما اهتم ميتيراني بشروط تحقيق السلم العام وتجنب الحرب في العلاقات الدولية³.

يقصد بالوظيفية تلك الوظائف التي يمكن أن يقوم بها تنظيم معين، جمعية، نقابة، حزب سياسي، حكومة، منظمة إقليمية أو دولية وأهميتها تتجلى في إحصاء الوظائف التي يقوم بها التنظيم، والعلاقة بين هذه الوظائف وكيفية توزيعها على الأعضاء، وقياس إذا ما كان هناك انسجام أم لا بين الأعضاء عند أداء وظائفها في إطار المنظمة التي تنتمي إليها؛ ومن ثم تقييم مدى إنجاز الوظائف التي أوكلت إليهم؛ وبأي طريقة وكيف انعكس هذا كله على المجموعة ككل وعلى التنظيم الأصلي للمجموعة، وهل ازدادت هذه المجموعة تكاملا واندماجا أم تراجعت إلى تفكك¹.

قام دافيد ميتيراني باقتراح وسيلة بديلة أطلق عليها اسم "الخيار الوظيفي" وتقوم الفكرة على ضرورة الفصل بين الجوانب السياسية والجوانب الوظيفية في عملية الاندماج؛ والتركيز على الاندماج الوظيفي في القطاعات الفنية، والتخلي عن فكرة الاتحاد السياسي، كما يقوم التصور الوظيفي لعملية الاندماج على إنشاء منظمات وظيفية دولية، وتقوم الدولة بنقل جزء من سيادتها في هذه القطاعات الفنية إلى المؤسسات الدولية في حين تحتفظ بسيادتها السياسية، ولا يتم نقلها إلى أي مؤسسة فيدرالية.

لابد أن تنطلق العملية التكاملية من السياسة الدنيا، بدءاً بالأمور التقنية، حيث يتم ترتيب أولويات الأجندة السياسية على أساس وظيفي من خلال التركيز على السياسة الدنيا من القاعدة إلى القمة (السياسة العليا) وذلك فعلا ما حدث بالنسبة للاتحاد الأوروبي، حيث أشارت معاهدة روما المنشأة حسب المادة 12، إلى قضايا اقتصادية بحثة؛ ليتم الحديث بعدها في مضمون معاهدة ماستريخت 1992 عن مجالات جديدة تتعلق بالأمن والسياسة الخارجية.

1معمر خديجة، "النظرية الوظيفية الأصلية"، محاضرة أقيمت على طلبة السنة الرابعة علاقات دولية في مقياس نظريات التكامل والاندماج، جامعة تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2011-2012

2نجد بوعشة، مرجع سابق ذكره، ص. 151.

3عامر مصباح، نظريات تحليل التكامل الدولي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص. 55.

فحمة إيمان

على هذا الأساس فإنّ رضا الشعوب بنتائج العملية التكاملية، يؤدي إلى تحويل الولاء آلياً بحيث رضا الشعوب الأوروبي بإنجازات الاتحاد ونتائج العملية التكاملية يجعله يتجه بولائه من الدولة القطرية إلى الاتحاد الأوروبي آلياً.¹

حيث كانت أولى بدايات التعاون الأوروبية عسكرياً، ليتطور في إطار حلف شمال الأطلسي؛ ليتحول فيما بعد إلى الاهتمام بالتعاون في مجال الصناعات الحربية من خلال جماعة الفحم والصلب، ثم أعلنت معاهدة روما سنة 1957 من خلال بنودها على التعاون الاقتصادي من خلال السوق المشتركة والسياسات الزراعية، لتؤكد معاهدة ماستريخت على مبدأ الانتشار، حيث يتطور التعاون إلى المجالات الأمنية والسياسة الخارجية والسياسة النقدية من خلال توحيد العملة.

ب- الوظيفة الجديدة:

نتيجة للانتقادات التي تعرضت إليها الوظيفة في طبعها التقليدية برزت الوظيفة الجديدة محاولة تجاوز نقائص سابقتها؛ والعمل على وضع إطار تصوّري جديد قائم على أساس أولوية التكاملات الإقليمية كأساس لتحقيق التكامل على المستوى الدولي.²

من أهم منظريها أرنست هاس، الذي بدأ بنقد الأفكار الوظيفية للرئيس الفرنسي- فرونسوا ميتران، وبخاصة إمكانية الفصل بين الأمور السياسية والأمور الفنية بما فيها الأمور الاقتصادية، حيث أكد في عبارة شهيرة: "أن التفرقة بين الأمور السياسية والأمور الفنية أو بين رجل السياسة والخبير الفني هي مسألة غير قائمة، لأن الأمور الفنية عادة ما تكون نتيجة لقرار سياسي سابق"

وعلى هذا الأساس قدم هاس مبدأ الانتشار لتفسير التداخل بين عملية الاندماج الفني والاندماج السياسي، حيث يرى أن الاندماج في القطاعات الفنية والوظيفية سوف يؤدي إلى انتشار عملية الاندماج بشكل تدريجي في مجالات أكبر، بما فيها المجال السياسي.³

تؤكد الوظيفة الجديدة على أهمية إنشاء مؤسسات الاندماج كأحد مؤشرات نجاح هذه العملية، وتقدم الوظيفة الجديدة تعريفاً لمفهوم "فوق القومية" على أنه لا يعني نقل سيادة الدولة إلى مستوى فوق مستوى الدولة، فممارسة هذه السيادة تتم بشكل مشترك وليس منفرد من خلال مؤسسات فوق قومية، وكثيراً ما تستخدم هذه النظرية لتفسير تطور الاتحاد الأوروبي.⁴

من أهم الأسس التي تقوم عليها الوظيفة الجديدة هي:

¹ بن بختي عبد الحكيم، مرجع سبق ذكره.

² المرجع نفسه.

³ صدام مرير الجبلي، مرجع سبق ذكره، ص. 33.

⁴ المرجع نفسه، ص. 34.

السياسات الأوروبية المشتركة ودورها في تعزيز العملية التكاملية

-البدا في العملية التكاملية يكون في مجالات السياسة الدنيا بدل السياسة العليا.
-أداء المنظمات وتحقيقها لأهداف الأفراد وإحساس الفرد بشعور الولاء للمنظمة، ويتم الانتقال بعد ذلك إلى مجالات التكامل في ميادين السياسات العليا.
ينطبق هذا على الاتحاد الأوروبي، حيث أن ولاء الشعوب الأوروبية للاتحاد الأوروبي يكون نتيجة حسن الأداء الوظيفي العالي للاتحاد.¹

بالإضافة إلى النظريات السابقة المندرجة في إطار النظرية السياسية يمكن الحديث أيضا عن النظرية الاتصالية المرتبطة بأفكار كارل داتش التي تؤكد على أهمية الاتصال بين الوحدات الدولية المختلفة كأساس لقيام الاندماج، والهدف النهائي لداتش هو إنشاء هو ما أطلق عليه مجتمع آمن، الذي يمكن أن يأخذ ثلاثة أشكال:

- الأول مجتمع اللاحرب، وفيه يتوافر الحد الأدنى اللازم لحل المشكلات من دون اللجوء إلى العنف.

-الثاني: المجتمع التعددي الذي يتضمن إنشاء عدد محدود من المؤسسات السياسية المشتركة.

-الشكل الثالث هو المجتمع المندمج، حيث يتم إنشاء مؤسسات مشتركة في قطاعات المجتمع كافة.

من أهم الأفكار التي تحدث عنها داتش هي ضرورة وجود الإحساس بالانتماء الجماعي بين أبناء المجتمع وهو ما يطلق عليه بالثقافة السياسية للاندماج، أي أنه من دون توافر مجموعة مشتركة من القيم والمعايير والإحساس بالانتماء يكون من الصعب إضفاء شرعية على مؤسسات الاندماج²، كما أكد كارل داتش على أن الهدف من وراء التكتلات الإقليمية، وهو تحقيق الأمن والسلام أكثر من تحقيق الأرباح.³

2-3- النظرية الاقتصادية:

ازدهرت النظرية الاقتصادية للتكامل والاندماج في مرحلة تالية لازدهار النظريات السياسية؛ فبعد أن استقرت الجماعة الأوروبية في مسارها وتحقق الهدف الرئيسي- من إنشائها وهو منع قيام حرب أوروبية جديدة بين الدول الأعضاء أصبحت المكاسب الاقتصادية هي الدافع الرئيسي لتطور عملية الاندماج، ومن بين أهم الاسهامات النظرية في مجال الاندماج الاقتصادي هي كتابات كل من جاكوب فاينر، وبيلا بالاسا.⁴

يوضح نموذج بالاسا من خلال كتاب " نظرية الاندماج الاقتصادي " أن درجة التفاعل الاقتصادي تقاس بين وحدتين سياسيتين أو أكثر من خلال تقسيمه مستويات الاندماج الاقتصادي إلى أربع مستويات؛ منطقة

¹ بن بختي عبد الحكيم، مرجع سبق ذكره.

² صدام مريم الجميلي، مرجع سبق ذكره، ص. 34.

³ بن بختي عبد الحكيم، مرجع سبق ذكره.

⁴ محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 1،

2010، ص. 20.

فحمة إيمان

التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الوحدة الاقتصادية وصولاً إلى التكامل الاقتصادي الكامل، وتهدف كل المستويات السابقة إلى الاستفادة من مزايا الاقتصاد الكبير عن طريق توسيع الأسواق مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وخفض السعر وتحسين الجودة والقدرة على المنافسة وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء¹

بناءً على التفسير الاقتصادي فإن الاتحاد الأوروبي يعتبر من أكبر التكتلات الإقليمية والدولية، ومن أبرز الأحداث التي استجذت على الساحة الدولية، وللمضي قدماً والدفع بعجلة التكامل يسعى إلى وضع سياسة عامة مشتركة من شأنها أن تساهم في تحقيق الاندماج الاقتصادي والسياسي للدول الأوروبية في إطار الاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال وضع مؤسسات فوق قومية مشتركة تعمل وتنشط وفق مبادئ واضحة؛ وتسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف.

إذا من خلال ما سبق توضيحه نستنتج أن النظريات المفسرة للاتحاد الأوروبي ومسيرته التكاملية، تنقسم إلى حزمتين اقتصادية التي تفسر قيام الاتحاد الأوروبي على أساس التعاون في المجالات الاقتصادية، وسياسية تتراوح بين وظيفية ووظيفية جديدة التي تفسر العملية التكاملية الأوروبية على أساس وظيفي.

المحور الثاني: دراسة جيوسراتيجية للمجتمع الأوروبي

بغية الإشارة إلى التنوع والتعدد اللغوي والديني الذي يعرفه المجتمع الأوروبي، سنستهل الدراسة بمحور يتعلق بفواه بدراسة جيوسراتيجية تاريخية للمجتمع الأوروبي وذلك بهدف التفصيل في الاختلافات السائدة في هذا الأخير، ومن ثم توضيح كيف أنها لم تكن عائقاً أمام التكامل والاندماج.

إن المتأمل لواقع أوروبا تتجسد أمامه الصورة بكل جلاء ووضوح في إطارها المحدد جغرافياً بأنها أوروبا الأمم والشعوب المتعددة، وأوروبا اللغات واللهجات المتباينة، وأوروبا الأديان والطوائف، وأوروبا القوميات والأعراق الإثنية، وأوروبا التواريخ والعادات والتقاليد المختلفة والمتناقضة، وأوروبا الدول الكبرى، والإمارات الصغرى، بمحدودها وأظلمتها السياسية، وأشكال حكمها وخياراتها الإقليمية والدولية، وتوجهاتها الاقتصادية بين الاشتراكية والليبرالية، وتوجهاتها السياسية بين اليمين المتطرف واليسار المعتدل.

ومن أرضها اندلعت أكبر حريين عالميتين، وعانت شعوبها ويلات الدمار والفوضى والاضطرابات السياسية والأزمات الاقتصادية.

ولكن رغم كل استطاعت الأمم الأوروبية أن تتوحد في كيان اقتصادي، سياسي وقدي وجعلت من تجربتها أنموذجاً فريداً، من تجارب التكامل والاندماج².

¹ المرجع نفسه، ص. 21

² ناظم عبد الواحد الجاسور، الوحدة الأوروبية والوحدة العربية الواقع والتوقعات دراسة بين المشروعين الحضاريين بغية استشراف المستقبل، الأردن: دار مجد لاوي، ط1، 2011، ص 17.

السياسات الأوروبية المشتركة ودورها في تعزيز العملية التكاملية

1-الموقع الجغرافي للقارة الأوروبية

تمتد القارة الأوروبية على شبه جزيرة من يابسة القارة الآسيوية نحو الغرب، وهي أصغر القارات مساحة؛ بعد أستراليا، إذ تبلغ 10 ملايين كلم²، أي حوالي 7% من مساحة اليابسة، وهي ثالث أكبر قارة من حيث عدد السكان، إذ يزيد عدد سكانها عن 700 مليون نسمة؛ حوالي 11% من سكان الأرض.

لكن بالرغم من صغر مساحتها إلا أنها بلغت شأنًا رفيعًا في الرقي والتقدم الحضاري، وذلك راجع إلى تنوع التضاريس لديها، وتنوع تربتها وشساعة الأراضي الصالحة للزراعة؛ وملاءمة الظروف المناخية، كما تتوفر على ثروات معدنية كبيرة؛ خاصة الحديد والفحم، كما تتمتع القارة الأوروبية بسواحل طويلة وتتوفر على بحار كثيرة؛ كالبحر المتوسط والبحر الأدرياتي، بحر إيجه، البحر الأسود، بحر قزوين، بحر مرمرة، مضيق البسفور والدرديل، كما تضم العديد من الأنهار والسلاسل الجبلية.

تنقسم أوروبا جغرافيًا إلى شمال أوروبا؛ والذي يضم النرويج، السويد، النرويج، الدانمارك وفنلندا)، والجنوب الأوروبي؛ والذي يتكون من إسبانيا والبرتغال وإيطاليا، اليونان وتركيا الأوروبية، وغرب أوروبا والذي يتشكل من فرنسا والأراضي المنخفضة ولوكسمبورغ وبلجيكا والمملكة المتحدة، أيضًا شرق أوروبا والذي يضم؛ استونيا، لاتفيا، لتوانيا، المجر، رومانيا، بلغاريا، ألبانيا، بولندا، تشيك، سلوفاكيا، أوكرانيا، صربيا، البوسنة والهرسك، كرواتيا، سلوفينيا، كوسوفو، صف إلى ذلك وسط أوروبا والذي يتشكل من ألمانيا وسويسرا والنمسا وليشنتشتاين.¹

2-الطبيعة الديمغرافية لأوروبا

تتشكل أوروبا من أربع مجموعات بشرية؛ تنتمي أصلاً إلى السلالة القوقازية، وهي:

1-النورديون: وهم سكان شمال أوروبا.

2-الألب الديناريون: تتواجد هذه السلالة في وسط وشرق أجزاء كبيرة من غرب أوروبا.

3-البالطيون الشرقيون: تطلق على سلالة شرق أوروبا.

4-سلالة البحر المتوسط؛ وتدخل في تكوين شعوب جنوب أوروبا وغربها.²

هذا فضلاً عن الجنسين التركي والماغولي وجاعات الألب والسامويد التي تتفرق بين الجهات الأربع.³

¹ جودة حسنين هيكل، جغرافيا أوروبا الإقليمية، مصر: المكتب الجامعي الحديث، ط5، 1998، ص ص 19-21

² حسام جاد الرب، جغرافيا أوروبا الجديدة دراسة إقليمية، من الموقع الإلكتروني: www.kotobarabia.com، تاريخ الولوج: جانفي 2014

³ محمد عبد الغني سعودي، أوروبا الجديدة في شخصية القارة وشخصية الأقاليم، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2004، ص 65

3- الظروف التاريخية للقارة الأوروبية

3-1- سيطرة الكنيسة خلال العصور الوسطى:

مارست الكنيسة كل أشكال القمع تجاه كل فكرة أو رأي لا ينطبق مع أفكارها ومعتقداتها؛ ولا تتوافق مع نهجها، كما عُرِفَتْ بمحاربتها لآراء المفكرين، حيث رمتهم بتهامات الإلحاد والمروق والزندقة، كما قضت على العديد منهم، والمعروف عن رجال الدين آنذاك أنهم مارسوا الإقطاعية على حساب الدين، وتاجروا بما يسمى بصكوك الغفران، حيث بلغت البابوية قمة التسلط والقوة في القرن 13، إذ تحوّلت إلى قوة سياسية، ترتبط قراراتها ومصالحها بمصالح وقرارات الحاكم.¹

3-2- النهضة وحركة الإصلاح الديني:

تعتبر هذه الحركة بمثابة حدث مهم في التاريخ الأوروبي، إذ ساهمت في التخلص من قيود الكنيسة؛ والتحوّل نحو عهد جديد، حيث انفجرت هذه الحركة بقيادة مارتن لوتر وجون كالفن؛ كحركة سياسية واجتماعية وثورية ودينية،² شملت مناطق واسعة من أوروبا، وكان ذلك في مطلع القرن 16، ومن نتائجها اشتقاق المذهب البروتستانتي عن المسيحية، والتي تعني حركة الاحتجاج ضد السلطة البابوية في روما.³

3-3- الحروب الدينية ومؤتمر واستفاليا 1648:

إنّ المتتبع للتاريخ الأوروبي القديم والحديث؛ يجد أنّ الطوائف المسيحية الثلاث طالما كانت على خلاف دائم وذو جذور عميقة؛ والأناجيل الخمسة دليل على ذلك، فخلال الحروب الصليبية ارتكبت مذابح في حق الأرثوذكس من طرف الكاثوليك، كما أنّ العداوة مستفحلة بين هؤلاء وبين البروتستانت.⁴

انتهت الحروب بعقد مؤتمر واستفاليا الذي أرسى مبادئ الدولة القومية في أوروبا، حيث حثت على الأسلوب الدبلوماسي والتفاوض والحوار، ونصّت على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، والذي أضفى من أهم مبادئ القانون الدولي،⁵ لتعود بعد ذلك الحروب والصراعات الدينية من جديد، حتى تضع لها حداً معاهدة أوترخت سنة 1713 التي أقرت بمبدأ توازن القوى.⁶

¹ مُحمَّد فتح الله الخطيب، مبادئ العلوم السياسية؛ تطوّر الفكر السياسي، مصر: دار الفكر العربي، 1998، ص. 77.

² مفيد الزبيدي، موسوعة تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، الأردن: دار أسامة، ج. 1، ط. 3، 2009، ص ص 418-419.

³ ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سبق ذكره، ص ص 167.

⁴ مُحمَّد نضال الحافظ، الحقيقة بين النبوة والسياسة، سوريا: الأوائل للنشر، ط. 4، 2004، ص. 309.

⁵ صدام مرير الجميلي، الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد، لبنان: دار المنهل، ط. 1، 2009، ص. 13.

⁶ المكان نفسه

4-3- الثورة الفرنسية 1789:

اندلعت الثورة الفرنسية بعد المطالبة بإصلاحات سياسية واجتماعية جذرية؛ ضد الطغیان وحالة الإفلاس والعجز الذي عرفته خزينة الدولة آنذاك، ضد قصور النظام الضريبي؛ الظلم واللاعدل والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المزرية والحروب الطاحنة التي سادت أوروبا، وخاصة فرنسا في تلك الحقبة؛ فكان هجوم الثوار والمتحمسين على الباستيل* أولى شرارة اندلعت في الثورة، وذلك في عام 1789، وتم تأسيس لجنة وطنية في 17 جوان 1789، والتي وضعت عقب اندلاع الثورة دستوراً قيد السلطة التنفيذية وأضعف الملك، وكان مقدّمة لإعلان حقوق الإنسان والمواطن¹، ليأتي بعد ذلك الشعار الشهير: "الحرية المساواة الإيحاء"²

ما يمكن استنتاجه أنّ الثورة الفرنسية حطّمت العهد القديم؛ وأوجدت فرنسا الجديدة وأزالت الامتيازات الغاشمة والفوارق، وسمحت بإشراك الشعوب في صناعة القرار.³

5-3- الحربان العالميتان الأولى والثانية 1914-1918 / 1939-1945:

اندلعت الحرب العالمية الأولى المدمّرة لأسباب كثيرة؛ أبرزها التنافس على المناطق والنفوذ والسباق نحو التسلّح والتنافس على المصالح الاقتصادية؛ وانتشار الازمات وحروب عديدة؛ أهمّها أزمة ضم البوسنة وحروب البلقان.⁴

من أبرز أسباب اندلاع الحرب العالمية الثانية؛ معاهدة فرساي التي قيدت ألمانيا بقيود ثأرية منها قيود التسلّح، وفشل عصبة الأمم ومشاريع التعاون الدولي ومؤتمرات السلام وانسحاب اليابان وإيطاليا وألمانيا وبالتالي اختلال التوازن الدولي بتوسّع هذا المعسكر في الشرق الأوسط وأوروبا وإفريقيا وزيادة قوّتها وتحالفها.⁵

من نتائجها: تراجع أوروبا وبروز أمريكا الشمالية، وانقسام العالم إلى معسكرين، تأسّس الجمهورية الرابعة في فرنسا، تحوّل العديد من البلدان الأوروبية من الملكية إلى الجمهورية، تحوّل العديد من الدّول إلى النظام الشيوعي واستقلّت معظم المستعمرات في آسيا وإفريقيا.⁶

¹ أسعد مفرج، موسوعة عالم السياسة الثورة الفرنسية وأوروبا النابوليونية، بيروت: نوبيليس، ج. 17، 2006، ص. 11-05

² المرجع نفسه، ص. 08

* الباستيل حصن في باريس كان معتقلاً للسجناء؛ السياسيون منهم خاصة.

³ جفري براون، تاريخ أوروبا الحديث، تر. علي المزروقي، الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، ط. 1، 2006، ص. 369

⁴ عمر عبد العزيز عمر ونجّاد على الفوزي، دراسات في تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر 1815-1950، بيروت: دار النهضة العربية، ط. 1، 1944، ص. 251-254

⁵ إسمايل ياغي وعبد الفتاح حسن أبو عليّة، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، دار المريح، 1984، ص. 473-475

⁶ المرجع نفسه، ص. 429

4- أنظمة الحكم في أوروبا

تتعدد تصنيفات أنظمة الحكم حسب معايير أبرزها معيار الفصل بين السلطات، ووفقا لهذا المعيار تسود في أوروبا الحكومة البرلمانية والرئاسية وحكومة الجمعية الوطنية، كما نجد النظام الملكي والجمهوري¹، ومن أمثلتها الملكيات الدستورية البرلمانية في الدانمارك والسويد، والنرويج وبريطانيا، اسبانيا، هولندا وبلجيكا، الجمهوريات مثل ايسلندا وفنلندا وإيطاليا، النمسا، ايرلندا، البرتغال واليونان،² وألمانيا هي جمهورية اتحادية فيدرالية*، أما فرنسا فتبني نظام حكمها بين الملكية والجمهورية حتى قيام الجمهورية الخامسة عام 1958³، ونجد نظام حكومة الجمعية في سويسرا؛ وهو نظام ديمقراطي برلماني ذو طبيعة خاصة.⁴

كما تضم أوروبا دويلات صغرى، وهي:

-أندورا: وهي إمارة يتقاسم السيادة عليها فرنسا واسبانيا.

-سان مارينو: إحدى جمهوريات إيطاليا القديمة؛ احتفظت باستقلالها بمعاهدة صداقة أبرمت بينهما سنة 1862.

-ليشنتاين: ذات نظام ملكي دستوري برلماني.

-مالطا: ذات نظام جمهوري برلماني ثنائي الحزب.

-موناكو: مدينة دولة؛ ملكية دستورية يرأسها أمير.

-الفاتيكان: أصغر دول العالم؛ دولة مقر الكرسي البابوي، أعلى سلطة مسيحية في العالم.⁵

5- التعدد الديني واللغوي في أوروبا

تجدر الإشارة إلى التعدد الديني والمذهبي؛ حيث يدين سكان أوروبا بديانتين رئيسيين هما: الإسلام في تركيا وكوسوفو والبوسنة وألبانيا، والمسيحية بين الطوائف الثلاث؛ الكاثوليك والبروتستانت والأرثوذكس.⁶

هذا فضلا عن التعدد اللغوي في القارة الأوروبية؛ أهمها الألمانية التي تسود ألمانيا، النمسا وأجزاء من بلجيكا وإيطاليا ولوكسمبورغ وبولندا، الفرنسية في فرنسا، بلجيكا، لوكسمبورغ وأجزاء من إيطاليا، الهولندية في بلجيكا وهولندا وسويسرا، الإنجليزية في جمهورية أيرلندا، مالطا والمملكة المتحدة، الدانماركية في الدانمارك وألمانيا،

¹ عبد الله حسن الجوجو، الأنظمة السياسية المقارنة -دراسة مقارنة-، ب ب ن، الجامعة المفتوحة، ط.1، 1996، ص.39

² حسن ناعقة، معجم النظم السياسية والبرلمانية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، بيروت: دار الجيل، ط.2، 2000، ص.49-191

*الاتحاد الفيدرالي هو اتحاد تندمج فيه عدة دويلات في دولة واحدة مع احتفاظ كل منها بقدر من الاستقلال الذاتي.

³ حافظ علوان حادي الدليمي، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، عمان: دار وائل، ط.1، 2001، ص.215-

217

⁴ حسن ناعقة، مرجع سبق ذكره، ص.49-225

⁵ المكان نفسه

⁶ محمد نضال الحافظ، مرجع سبق ذكره، ص.309

السياسات الأوروبية المشتركة ودورها في تعزيز العملية التكاملية

اليونانية في اليونان وقبرص وإيطاليا، السويدية في السويد وفنلندا، بالإضافة إلى اللغة الإسبانية والبرتغالية والفنلندية والامستونية، البولندية، التشيكية والسلوفاكية والسلوفينية، البلغارية والروماني والاييرلندي، كما يتحدث الشعب السويسري اللغة الفرنسية والألمانية والإيطالية، إضافة إلى لغة أصلية تدعى الرومانشية.

هذا ناهيك عن لغات ثانوية أعلى من اللهجات؛ كالمالطية، البروفانسية في جنوب فرنسا، ولغة الباسك* في جنوب غرب فرنسا وشمال اسبانيا ولغة اللاب في شمال السويد.¹

نستنتج مما سبق أنه رغم أن أوروبا هي أوروبا الشعوب واللغات والثقافات المتعددة، ورغم أن القارة الأوروبية هي قارة المذاهب والقوميات ورغم التاريخ المتباين، رغم الحروب الطاحنة التي سادت الأراضي الأوروبية، من الحروب الدينية ذات الثلاثين عاما والحروب النابليونية، وصولا إلى أكبر حربين في العالم والتي خرجت القارة الأوروبية منها منهارة مدقمة سياسيا واقتصاديا، إلا أنها استطاعت أن تتجاوز كل هذه التباينات والتناقضات والعراقيل، لتنهض باقتصادها وتسعى في محاولات كثيرة للاتحاد والتكامل، إلى أن نجحت فعلا في توحيد أممها وشعوبها ابتداء من سنة 1951 في تكامل اقتصادي، عسكري وسياسي، وهذا ما سنفصل فيه من خلال محاور الدراسة اللاحقة.

المحور الثالث: السياسات العامة المشتركة وأثرها على التكامل والاندماج الأوروبيين

يرى جوزيف ناي أنه من بين مجالات وأشكال التكامل السياسي نجد تكامل السياسات، والذي يقصد به القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية والسياسة الداخلية المحلية؛ والسياسة العامة يمكن تقسيمها إلى عدة قطاعات ومجالات.²

كما سبق وذكرنا فإن الاتحاد الأوروبي من بين أهم التكتلات الإقليمية التي استطاعت أن تحقق التكامل في مجال السياسات العامة، في مختلف القطاعات التي تهم الاتحاد، لذلك نجده قطع شوطاً كبيراً في صياغة سياسات مشتركة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وحتى المجال الأمني والسياسة الخارجية.

1-السياسات الاقتصادية المشتركة

تمت الإشارة حسب المادة 12 من اتفاقية روما المنشئة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى ضرورة وضع وصياغة سياسة زراعية مشتركة في إطار اقامة سوق مشتركة، وكذا الاهتمام والسعي من أجل صياغة سياسات مشتركة في مجال النقل والمواصلات.³

¹ جودة حسين هيكمل، مرجع سبق ذكره، ص. 131.

*الباسك إقليم منقسم سياسيا بين فرنسا واسبانيا، تطالب منظمة الايتا بانفصال الإقليم عن الدولتين.

2عمر ابراهيم العفاس، مرجع سبق ذكره، ص. 53-54.

3المادة 03 من اتفاقية روما المنشأة للاتحاد الاوربي سنة 1957

أ-في مجال الزراعة:

ما إن بدأ التفكير في التقدّم بالعملية التكاملية خطوة كبيرة الى الأمام، وذلك من خلال الانتقال بها من نطاق التكامل القطاعي الى نطاق التكامل الاقتصادي الشامل، حتى طرحت المسألة الزراعية نفسها على طاولة المفاوضات، لكن أثارت من المشاكل أكثر بكثير مما طرحت من فرص وحلول.

ففي بداية الأمر، خلال المفاوضات التمهيدية التي سبقت التوقيع على معاهدة روما اختلفت مواقف الدول الأوروبية حول السياسة الزراعية التي يتوجب على الجماعة الأوروبية انتهاجها لتحرير تجارة المنتجات الزراعية، حيث كان لبعض الدول الأوروبية وعلى رأسها ألمانيا مصلحة أكبر في تحرير السلع والمنتجات الصناعية، فيما كان لبعضها الآخر وعلى رأسها فرنسا، مصلحة أكبر في تحرير السلع والمنتجات الزراعية، وبالفعل كان سنة 1957 تاريخ إنشاء السياسة الزراعية المشتركة،¹ وتم إنشاء صندوق الإرشاد الزراعي والضمان ليكون مركز إدارتها الرئيسية و مصدر تمويلها²؛ حيث طلبت فرنسا أثناء إعداد معاهدة روما بوضع سياسة خاصة للزراعة، وتم ذلك في مؤتمر عقد في سويسرا في منتصف 1957 و الذي صيغت فيه الأسس التالية:

-خلق سوق موحدة للمنتجات الزراعية، وإعطاء تفضيل للجاعة بحمايتها من التقلبات العالمية، والتكافل العالمي، ومساهمة جميع الدول الأعضاء في تكاليف السياسة المشتركة³، كما تستهدف السياسة الزراعية المشتركة زيادة الانتاج واستقرار الأسعار، وضمان الإمدادات وسيادة أسعار مناسبة للمستهلكين وتحقيق دخول مقبولة للمزارعين.⁴

أما بالنسبة لإقامة سوق مشتركة موحدة للسلع الزراعية والتحرير الكامل للتجارة في المنتجات الزراعية، فقد تم إزالة التعريفات الجمركية الأخرى، وتحقيق التناغم ما بين التنظيمات الادارية، وإقامة قواعد مشتركة للإدارة، ووضع أسعار موحدة وقواعد متماثلة لتنظيم المنافسة.⁵

في هذا الصدد نصّت المادة 13 من المعاهدة على مبدأ إقامة سوق مشتركة أوروبية تمتد إلى الزراعة والتجارة في الزراعة، على أن يصاحب إنشاء السوق المشتركة في المنتجات الزراعية وضع سياسة زراعية مشتركة تتمثل في تنمية الكفاية الإنتاجية للزراعة الأوروبية، وضمان مستوى معيشي عادل للعاملين فيها، وكذلك توفير

1كمال رزيق وين مكوف خالد، " فرص وتحديات التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي بين الواقع والافاق "، المؤتمر العلمي الدولي التاسع حول الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل.

2حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2004، ص.332.

3نجد محمود الامام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004، ص.554.

4حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مرجع سبق ذكره، ص.320 - 321.

5عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1986، ص.122.

السياسات الأوروبية المشتركة ودورها في تعزيز العملية التكاملية

المنتجات الزراعية للمستهلكين بأسعار معقولة وتحقيق استقرار الأسواق، ولكن تطبيق ما سبق ذكره، لم يكن بالشئ اليسير، وذلك لاعتبارات عديدة يأتي أهمها اختلاف درجة تقدم هذا القطاع، واختلاف درجة الحماية ودرجة الاهتمام بنوعية المنتجات.

لذلك عملت أجهزة الجماعة على إنشاء منظمات مشتركة للأسواق الزراعية تهدف الى تحقيق التوازن في السوق، من خلال الاسعار والأنظمة التجارية.¹

تجدد الإشارة هنا إلى أنّ بريطانيا في بداية تأسيس السوق المشتركة رفضت الانضمام إليها، وذلك نظرا للاختلاف في وجهات النظر مع الأعضاء المؤسسين للسوق المشتركة خاصة فرنسا.

من أهم السياسات الزراعية الأوروبية الحديثة هي سياسات الدعم الزراعي، وهو عبارة عن دفعات نقدية يمنحها الاتحاد الأوروبي للمزارعين، التي تكون في عدة أشكال: كالدفعات المباشرة، ودعم الابحاث، والقروض، وبرامج التخزين، ومن أبرز القطاعات التي يقوم الاتحاد الأوروبي بتدعيمها قطاع السكر من خلال سياسة خاصة، تدعى بسياسة السكر، وذلك بدعم أسعار الانتاج الى مستويات أعلى من الأسعار العالمية من خلال سياسات مختلفة مثل: حصص الانتاج، تنظيم الاستيراد وإعادة تمويل الصادرات.²

في الأخير، يمكن القول أنّ السياسة الزراعية المشتركة حققت نجاحا باهرا، فقد سجل القطاع الزراعي معدلات نمو سنوية تزيد في المتوسط بمقدار النصف عن معدلات النمو السنوي العام، وهو ما ساعد الاتحاد الأوروبي على تحقيق اكتفاء ذاتي في معظم السلع والمنتجات الزراعية،³ ومكّن دول أوروبا الصناعية، من تحقيق زيادة كبيرة في صادراتها الزراعية، ساعدتها في كثير من الأحيان على خفض العجز في ميدان المدفوعات.

إذ حقق الاتحاد الأوروبي من خلال إقامة سوق مشتركة للمنتجات الزراعية نجاحا كبيرا، حيث ساهم في إحداث نقلة نوعية الى الأمام في حركة التكامل والاندماج، فقد نجم عن توحيد الأسواق تخفيضات كبيرة وتحسن في جودة السلع والخدمات أحس بها المستهلك (المواطن الأوروبي) ومنحته حافزا إضافيا كي يتفاعل ايجابيا مع عملية تكاملية واندماجية كانت تتسع تدريجيا لتشغل كل نواحي الحياة، وتؤثر على الحياة اليومية لجميع المواطنين.⁴

1 لبنة جديد، " السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة تشابه المقدمات واختلاف النتائج "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة

تشرين بسوريا: كلية الاقتصاد: قسم الاقتصاد والتخطيط، 2004، ص. 15

2 ياسر العيسى، سياسات الدعم الزراعي في الاتحاد الأوروبي، مذكرة سياسات رقم 15، المركز الوطني للسياسات الزراعية NAPC، ابريل

2006، ص. 1

³ حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مرجع سبق ذكره، ص. 324.

4 محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص. 554

ب- في مجال الصناعة:

كانت الصناعة أولى القطاعات الانتاجية التي اهتمت بها المجموعة الأوروبية، الأمر الذي تمثل في اتفاقية باريس المنشأة للمجمع الأوروبي للفحم والصلب عام 1951¹ حيث أنها تشكل العمود الفقري لعملية التكامل والاندماج في أوروبا.

لم يكن اختيار قطاع الفحم والصلب دون غيره من قطاعات الصناعة ليقوم بدور القاطرة في العملية التكاملية بمحض الصدفة، وإنما تم ذلك لأسباب سياسية، أمنية، اقتصادية، فنية، وهي أسباب تعكس الخصوصية التاريخية للتجربة الأوروبية، إذ قامت هذه الفكرة على فرضيتين اثنتين:

الأولى: ذات طبيعة أمنية، سياسية

الثانية: ذات طبيعة فنية، اقتصادية²

حيث تفترض الأولى في حالة وضع قطاع الفحم والصلب تحت سلطة عليا مشتركة مسؤولية عن إرادته يؤدي الى ضمان السيطرة الجماعية على الصناعات المغذية لصناعة السلاح، وبالتالي ضمان عدم انزلاق ألمانيا نحو سباق جديد للتسلح، وهو عامل من شأنه تهدئة روع فرنسا ومساعدتها على التغلب على عقدة خوفها المستعصية من ألمانيا.

لكن توافر هذا العامل السياسي والأمني لم يكن كافيا وحده لضمان تمتع العملية التكاملية بقوة الدفع اللازمة لاستمرارها ونجاحها، وهنا تتضح الأهمية القصوى للفرضية الثانية التي بُنيت على أساس أن قطاع الفحم والصلب كان يُعد من أهم قطاعات النشاط الاقتصادي في أوروبا، فضلا عن قطاع متداخل مع العديد من القطاعات الاقتصادية المهمة الأخرى؛ وبالتالي فإن تحقيق التكامل في هذا القطاع سيحدث تأثيرا ايجابيا وفق أهم فروض النظرية الوظيفية، ويكون حافزا لتحقيق التكامل في بقية القطاعات.

أما بالنسبة للسياسات التكاملية الأوروبية بالنسبة لتجربة التكامل في قطاع الفحم والصلب، فكانت تركز أساسا على تحرير تجارة كافة منتجات هذه الصناعة كالفحم والصلب والحديد، كما فتحت كافة الحدود أمام تجارة الفحم والحديد، في 10 فبراير 1953، وأمام تجارة الصلب في الأول من ماي 1953، كما بلورت الجماعة الأوروبية سياسة مشتركة لتحديد أسعارها.

من أهم هذه السياسات: إلغاء جميع الحواجز الفنية التي تعوق التجارة، توحيد قوانين الشركات، تشجيع المنافسة، تشجيع الاستثمار، دعم البحث العلمي وتطوير البحث التكنولوجي في مجال الصناعة وتنمية التعاون مع دول العالم.¹

1عبد المنعم سعيد، مرجع سبق ذكره، ص. 122.

2حسن نافعة، مرجع سبق ذكره، ص. 313

ج- في مجال النقل والمواصلات:

أشارت معاهدة روما الى سياسة مشتركة للنقل الداخلي ووضعت أُسسَه العامة في فصل خاص، ويشمل النقل بالطرق والسكك الحديدية والقنوات المائية الداخلية، وإنجاز امتدادها للنقل البحري و النقل الجوي،² وبالتالي سعت الجماعة الأوروبية إلى تشييد شبكة مواصلات متطورة: بحرية، برية، جوية، سلكية، وربط دولها بشبكة متكاملة من الطاقة الكهربائية بشكل لم تشهده أيُّ منطقة أخرى من العالم، بحيث جعلت المواطن الأوروبي لم يعد يشعر بأية حواجز تُعيقه أو تُحد من حريته في التنقل والعمل والدراسة في أيِّ عاصمةٍ من العواصم الأوروبية، مما غدّت في روحه ووعيه أنّه أوروبي لا فرنسي أو الماني أو اسباني... إلخ

من أبرز هذه السياسات: حرية المستخدمين في اختيار ما يفضلونه من وسائل النقل، مساواة جميع وسائل النقل بالنسبة للضرائب والرسوم والإعانات، قدرة جميع وسائل النقل على تغطية تكاليفها، تحمل المستخدمين تكاليف تطوير وصياغة البنية الأساسية اللازمة للنقل وتنسيق الاستثمارات.

كما أضافت معاهدة ماستريخت مجالات جديدة لسياسات النقل، منها الاهتمام بقضايا الأمان وقضايا البيئة، وما يرتبط بها من تحسين استخدام الطاقة التي يستهلك النقل البري 71 % منها.

بناءً على ذلك أعدت المفوضية في أواخر 2001 كتاباً بسياسة مشتركة للنقل حتى 2010، حيث حددت أهداف السياسة المشتركة بفتح سوق أوروبية مع المحافظة على نوعية الخدمات وأمانها وإيجاد نظام نقل مستدام وتشمل السياسة:

-تحسين النوعية في قطاع النقل، وتنشيط السكك الحديدية وخلق سماء أوروبية واحدة، وتشجيع النقل البحري.

-العمل على إزالة الاختناقات، وإصلاح إدارة حركة النقل الجوي وتخفيض الازدحام، وتطوير شبكات النقل عبر الأوروبية لطرق والسكك الجديدة والمجاري الماشية.

-وضع المستخدمين في قلب سياسة النقل بتحسين الأمان على الطرق واتباع سياسة نقل في الحضر- عالية الجودة.

-التأكيد على التنمية المستدامة بتشجيع الوسائل الأقل تسبباً في التلوث، عن طريق تشجيع تكنولوجيات تتصف بالكفاءة في استخدام الطاقة و تحسين الخدمات العامة، ووضع البحث العلمي و التكنولوجي في خدمة نقل نظيف وكفء.

¹ عبد المنعم سعيد، مرجع سبق ذكره، ص. 122

² محمد محمود الامام، مرجع سبق ذكره، ص. 555

فحمة إيمان

- يشجع الاتحاد الأوروبي على دعم الحكومات للقائمين على النقل.¹

د-في مجال الطاقة:

لم تهتم الجماعة الأوروبية بوضع سياسة مشتركة في مجال الطاقة، إلا بعد الصدمات السعيرية للنفط التي بدأت سنة 1973 فأنشأت المفوضية الأوروبية إدارة للطاقة وعملت على ترشيد استهلاكها والبحث عن بدائل، ثم وجه الاهتمام إلى الآثار البيئية للطاقة.²

يرجع اهتمام الاتحاد الأوروبي بموضوع الطاقة إلى اتفاقية المؤسسة للمجتمع الأوروبي للفحم والصلب عام 1951، والاتفاقية المنشئة للجماعة الأوروبية للطاقة الذرية يورانيوم 1958؛ حيث كان اهتمام الاتحاد بالطاقة بسبب طلبه المتزايد على النفط المستورد كمصدر رئيسي للطاقة حيث ارتفعت أسعار النفط إثر الحرب العربية الإسرائيلية في أكتوبر 1973 أربع مرات، ثم ارتفع مرتين إثر نشوب الثورة الإيرانية، فرأت الجماعة وضع عددا من السياسات لمواجهة هذا الموقف.

بالفعل وضعت سياسة مشتركة عام 1974 تستهدف تخفيض استهلاكها ووارداتها من الطاقة، خاصة النفط، وتقليص الاعتماد الأوروبي على العالم الخارجي في مجال الطاقة وزيادة موارده الذاتية، وذلك من خلال زيادة الاعتماد على الغاز الطبيعي وتشجيع استخدام الوقود الصلب (الفحم) ومصادر الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية).³

لكن يدخل بعد ذلك الاتحاد الأوروبي في أزمة طاقة ما بين 1983-1990، وهذا ما دفع به إلى وضع استراتيجية ذات الخمسة محاور لمواجهة الأزمة؛ وهي: تشجيع الاستثمار في مجال الطاقة، إقامة سياسة واقعية لتسعير الطاقة داخل الجماعة والتركيز على مجال التنمية والبحوث العلمية وحماية الجماعة من الانقطاع المفاجئ لموارد الطاقة وإقامة جبهة عالمية للمستهلكين في مجال الطاقة عن طريق عقد اتفاقيات مع الدول الصناعية الكبرى، الولايات المتحدة، اليابان للاحتفاظ بمخزون ثابت يمكن استخدامه في الأزمات.⁴

نظرا لأهمية الطاقة بالنسبة للاقتصاد الأوروبي، جعلت دول الاتحاد الأوروبي تسعى حثيثة بغية الحصول عليه، من خلال تشجيع علاقاتها مع الدول التي تزخر بأراضيها بالثروات الطاقوية؛⁵ ويدخل ذلك في إطار الشراكة الأورو متوسطية، خاصة من خلال العلاقات الأوروبية المغاربية.

1 المرجع نفسه، ص 555-558

2 نفس المرجع، ص 562

3 عبد المنعم سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 164-167

4 المرجع نفسه، ص 167

5 العربي العربي، " دور الطاقة في العلاقات المغاربية الأوربية (الجزائر ليبيا) "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2004-2005، ص 133

السياسات الأوروبية المشتركة ودورها في تعزيز العملية التكاملية

2-1- السياسة النقدية

يقصد بالسياسة النقدية تنظيم السياسة المالية من خلال ضبط كمية النقود والسيولة المتوفرة، بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على البطالة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار؛ ويتم ذلك من خلال جعل الطلب الكلي مساوٍ للعرض الكلي داخل الاقتصاد وبالتالي تجتنب التضخم والبطالة، وتدني المستوى العام للأسعار.¹

توكل مهمة وضع وصياغة السياسات النقدية إلى البنك المركزي، الذي يعتمد في تنفيذ السياسة النقدية على مجموعة من الوسائل والأدوات التي يستخدمها حسب الظروف الاقتصادية.

من أبرز مظاهر التكامل النقدي بعد تطورات عديدة وتقلبات شهدتها المنطقة الأوروبية هو توحيد العملة الأوروبية، بعد نظام الثعبان داخل النفق ثم العملة الأوروبية الحسائية الإيكو، ويجدر التنويه هنا إلى أن المملكة المتحدة كانت خارج هذه الحسابات أيضا، حيث لم تتخلّ عن العملة الخاصة بها.

2- السياسات الاجتماعية والإنسانية

1-2- السياسة الاجتماعية:

تعالج السياسة الاجتماعية العديد من القضايا منها: الخدمات الاجتماعية ودور الرعاية، - وتتضمن الخدمات الاجتماعية، الأمن الاجتماعي، حرية حركة العمل والمساواة في الأجر وتحسين ظروف المعيشة، الاهتمام بالبيئة والمستهلك²، قضية مكافحة الفساد³، سياسات المواطنة والهوية وحقوق الإنسان وحقوق العمال⁴، إضافة إلى سياسات الإسكان والصحة والعمل والتعليم، وسياسات التدريب والتوظيف، سياسات تدعيم الدخل، وأهمها السياسات المتعلقة بالهجرة التي تعتبر قضية جوهرية نالت اهتماما كبيرا من طرف صنّاع القرار في أوروبا.⁵

1 أعضاء مجيد، الاقتصاد النقدي، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2008، ص ص. 173-175

² عبد المنعم سعيد، مرجع سبق ذكره، ص ص. 169-171

³ كريمة بقدي، "الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة

تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011-2012، ص. 171.

⁴ ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي، البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الأوروبية، 07 ديسمبر 2000.

⁵ إبراهيم الاسماعيل، ندوة حول: الاتحاد الأوروبي التجربة والتحديات، 2006

2-2-سياسات التعليم:

من أبرز القضايا المركزية في عملية التكامل الأوروبي في مجال التعليم هي: الاعتراف بالشهادات والدبلومات والمؤهلات لممارسة الأنشطة المهنية، التدريب المهني، قضايا التوظيف والبطالة، الارتقاء بالعملية التعليمية من خلال تصميم برامج التعاون في التعليم دون المساس بمحتوى المقررات الدراسية الخاصة بكل دولة.¹

3-3-السياسة الثقافية:

أما السياسة العامة الثقافية فتكون من خلال دعم البرامج الثقافية والتعليمية، دعم الفنون والآداب والموسيقى، نشاطات الترجمة والاهتمام بقضية تعدد اللغات، إقامة سوق مشتركة للسلع الثقافية والإنتاج الثقافي من فن وأدوات موسيقية وأفلام، توحيد القوانين الخاصة بحماية حقوق المؤلف والطبع والأعمال الفنية، العمل الموحد على حماية الإرث المعماري والأثري وتنشيط السياحة.²

3-السياسات الخارجية والأمنية المشتركة

تتلور السياسة الخارجية والأمنية المشتركة بأشكال عديدة، تتراوح بين الحوار السياسي مع دول أخرى وحمود الوساطة، سياسات المقاطعة، التدخل المدني والعسكري المباشر في مجال مكافحة الارهاب، وحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل، المهات الخاصة للمبعوث الخاص، كل ذلك في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة.

إنّ عملية تطوير السياسة الخارجية والأمنية المشتركة يحتاج الى التقاء المصالح المشتركة والملموسة للدول الأعضاء الرئيسية، لأن المصلحة المشتركة تقتضي التنازل ببعض الاستقلالية الوطنية وجزء من السيادة.³

إنّ المتنبع لتطور السياسة الأمنية الأوروبية يلاحظ أنها مرّت بمرحلتين، الأولى كانت في إطار التعاون والتنسيق من خلال حلف شمال الأطلسي، لتتطور فيما بعد وتتشكل سياسة أمنية أوروبية مشتركة.⁴

من خلال التطرق لتطور السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة، أولاً في إطار حلف شمال الأطلسي- إلى بناء هوية أمنية موحدة لدول الاتحاد الأوروبي، يتضح أن هذا الأخير سعى إلى توثيق علاقاته مع روسيا وجنوب المتوسط والشرق الأوسط، كما أعاد النظر في علاقاته مع الولايات المتحدة والتي شكّلت تحدياً بالنسبة

¹ حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، مرجع سبق ذكره، ص 378-380

² عبد المنعم سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 173-177

³ زياد شفقان الضاربة، الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية من مدريد إلى خارطة الطريق، الأردن: دار حامد، ط1، 2011، ص 40-43

⁴ رياض مزيان، "الحلف الأطلسي كدأة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2004-2005، ص 6.

السياسات الأوروبية المشتركة ودورها في تعزيز العملية التكاملية

للاتحاد الأوروبي في بناء سياسة أمنية مستقلة، كما شكّلت سياسة الجوار أهم روافد السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي.¹

ما يمكن استنتاجه أنّه من خلال السياسة الخارجية والأمنية استطاعت الدول الأوروبية أن تفرض نفسها متحدثّة بصوت واحد في العديد من القضايا و المناطق بعد الحرب الباردة خاصة، حيث سعى الاتحاد الأوروبي لتوحيد السياسات الخارجية والأمنية وحاول الخروج بها عن إطار حلف شمال الأطلسي- وبالتالي استقلالها عن الولايات المتحدة وذلك من أجل ضمان الاستقرار والأمن الأوروبي الداخلي، ولكن تحقيق الأمن الداخلي يستوجب ضمان الأمن الإقليمي والدولي من خلال الحد من المخاطر الخارجية وهذا ما فرض على الاتحاد الأوروبي تكثيف علاقاته مع الأقاليم والمناطق المجاورة والحدودية وإعادة النظر في علاقات أخرى (العلاقات الروسية و الأمريكية) وتجديد علاقات الشراكة الأورو متوسطية.

4-البريكست وتداعياته على التكامل والاندماج الأوروبي

صوّت البريطانيون في جوان عام 2016 بنعم للخروج من الاتحاد الأوروبي؛ بنسبة 51.9% مقابل 48.1% لمصلحة البقاء في الاتحاد،² وخرجت رسمياً في فبراير عام 2020 بعد 47 عاماً من العضوية،³ وهذا ما شكل تحدياً أمام عملية التكامل والاندماج الأوروبيين، وهددت بتداعيات سياسية واقتصادية ومالية كبيرة على بريطانيا، وعلى الاتحاد الأوروبي، إذ فقد عضوية دولة قوية وأساسية فيه، وهذا ما أثار تساؤلات حول مستقبل علاقات بريطانيا؛ ثاني اقتصاد في القارة الأوروبية وخامس اقتصاد في العالم مع الاتحاد الأوروبي، وتأثير خروجه على مستقبل الاتحاد وقدرته على الاستمرار، خاصة وقد تعالت أصوات أوروبية أخرى تطالب بالاستفتاء.⁴

كما سبق وذكرنا من خلال المحاور السابقة؛ فإنّ العلاقة البريطانية الأوروبية سادها شيء من الريبة وعدم الانسجام وانعدام الثقة منذ تأسيس الجماعة الأوروبية سنة 1957؛ إذ لم تكن متحمسة يوماً لعملية التكامل والاندماج، حيث أنّها لم توقع على اتفاقية روما لتأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وتأخر انضمامها إليها حتى عام 1973، ومنذ التوقيع على اتفاقية ماستريخت المؤسسة للاتحاد الأوروبي عام 1992؛ طُرحت تساؤلات حول مستقبل العلاقة البريطانية مع الاتحاد الأوروبي إلى غاية إجراء الاستفتاء.⁵

¹ Karen e Smith, **the outsiders : the european neighbourhood policy**, international affairs, 13 jull 2005, p p.753-773

² خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: التداعيات وشكل العلاقة المستقبلية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، سلسلة تقدير موقف، يونيو 2016، ص.1

³ سباح محسن صبري عبد الفتاح، البريكست ومستقبل الاتحاد الأوروبي، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، مجلد 3، عدد1، أبريل 2023، ص.218

⁴ خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: التداعيات وشكل العلاقة المستقبلية، مرجع سبق ذكره، ص.02

⁵ المرجع نفسه، ص.02

فحمة إيمان

أما عن تداعيات البريكست على الاتحاد الأوروبي؛ فقد أجمع الخبراء على أن هذا الأخير قد فقد أحد أهم أقطابه الاقتصادية وإحدى ركائزه السياسية والاقتصادية، والتي كانت تُكسب الاتحاد تنافسية على المستوى الدولي في جميع القطاعات،¹ إذ أن مع خروج المملكة المتحدة من الاتحاد سيُفقد 12% من سكانه، و15% من قوته الاقتصادية كما ستُلغى قوة عسكرية مهمة في الأمن الأوروبي، هذا ما سيزيد الضغط على المحور الألماني الفرنسي لزيادة الإنفاق العسكري، وذلك لاحتواء تأثير الغياب البريطاني على السياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية.²

أما فيما يتعلق بعملية صنع القرار، فقد فُقدَ الاتحاد الأوروبي 29 من الأصوات و73 مقعدا في البرلمان الأوروبي، أي 8.5% من نسبة التصويت، ما يستدعي إعادة النظر في الحد الأدنى للأغلبية المؤهلة، وهذا ما سيؤدي إلى تغيير في توازن القوى لصالح الدول الكبرى التي تستحوذ على نسبة التمثيل الأعلى في مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

ناهيك عن زيادة المخاوف الأوروبية بخصوص انتشار عدوى الاستفتاء في أوروبا للمطالبة بالاحتذاء بحذو بريطانيا، خاصة تلك الدول التي تعاني من أزمات اقتصادية، وهذا ما سيؤثر سلبا على عملية التكامل الأوروبي ومستقبل وحدته وقدرته على الصمود.³

بالنسبة للأثر الاقتصادي للبريكست فسيُفقد الاتحاد الأوروبي ممول أساسي للميزانية الأوروبية، ضف إلى ذلك فقدان المركز المصرفي الأوروبي؛ على اعتبار أن لندن تمثل مركز المصرفية الأوروبية والعالمية، أيضا سيتم تسجيل تراجع الاستثمارات الأجنبية من خارج أوروبا، على اعتبار أن المملكة المتحدة محطة تصدير مهمة للشركات متعددة الجنسيات.⁴

زد على ذلك إمكانية إعادة صياغة الجغرافيا السياسية للقارة الأوروبية، إذ أن البريكست سيعتق العلاقات البريطانية الأوروبية في مقابل تراجع العلاقات الأوروبية البريطانية، ما يمكن أن يتسبب في إعادة بعث السياسة التدخلية للولايات المتحدة في الشؤون الأوروبية؛ بذريعة حفظ الأمن والسلم الدوليين،⁵ هذا ما سيكون له التأثير المباشر على الأمن الأوروبي المشترك والعلاقات عبر الأطلسية. كما يمكن على إثر الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي أن تتراجع مكانته على المستوى الدولي وهذا ما سيضعف من قوة القرار الدبلوماسي الأوروبي.⁶

¹ ساح محسن صبري عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص. 218.

² خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: التداعيات وشكل العلاقة المستقبلية، مرجع سبق ذكره، ص. 05.

³ المرجع نفسه، ص. 04-06.

⁴ ساح محسن صبري عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص. 218-219.

⁵ المرجع نفسه، ص. 218-219.

⁶ كريمة بن دار ورضا شوادرة، مستقبل بريطانيا بعد البريكست في ظل التحالف الثلاثي الأمريكي البريطاني الأسترالي AUKUS، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 11، العدد 02، جولية 2022، ص. 237-238.

السياسات الأوروبية المشتركة ودورها في تعزيز العملية التكاملية

من هنا ضربت الفكرة الرئيسية التي قام على أساسها الاتحاد الأوروبي، إذ شكل البريكست تهديدا لتماسك الاتحاد، كما أصبحت تطرح العديد من التساؤلات حول مستقبل الاتحاد، إذا كان سيظل الكيان التكامل قائما؛ أم سيصبح النموذج البريطاني نموذجا يُجتذى به.¹

خاتمة:

من خلال دراسة موضوع الاتحاد الأوروبي وتتبع مسيرته التكاملية يظهر جليا أن التجربة التكاملية الأوروبية هي نموذج من نماذج المنهج الوظيفي الذي مفاده أن قيام التكتلات الاقتصادية والإقليمية بشكل عام يكون على أساس وظيفي، والذي يقضي بأن التعاون والتكامل في المجال السياسي هو نتيجة وثمره التعاون الاقتصادي وذلك وفقا لمبدأ الانتشار.

حققت أوروبا في عملية التكامل والاندماج نجاحا وتقدما من خلال وضع وصياغة سياسات عامة مشتركة في إطار الاتحاد الأوروبي، حيث سعت الدول الأوروبية إلى توحيد سياساتها العامة وتفعيلها على أرض الواقع وذلك من أجل الدفع بعجلة التكامل والوحدة والاندماج، وذلك لحل المشاكل المشتركة من خلال قدرة الاتحاد الأوروبي على مواجهة التحديات المختلفة.

إذا يمكن القول في الأخير أن الاتحاد الأوروبي يحوز على القدرات و الامكانيات الكافية التي تمكنه من تخطي العقبات ومواجهة التحديات ومواصلة مسيرة البناء التكاملية خاصة في مجال صياغة السياسات العامة التي تعالج المشاكل المدرجة ضمن أولويات الأجندة السياسية للاتحاد الأوروبي، وبالتالي تحقيق نجاح أكبر في عملية التكامل والاندماج، وبناءً على ذلك استطاعت القارة الأوروبية استعادة مكانتها الدولية المفقودة بين الحريين العالميتين، والتي من شأنها جعل أوروبا قطبا اقتصاديا، سياسيا له ثقل على الساحة الدولية مما يمكنه من التنافس مع أقوى الدول و الأقطاب في العالم.

لكن شكل البريكست منعرجا في مسيرة الاتحاد الأوروبي؛ إذ أن قرار خروج بريطانيا من الاتحاد كان له الأثر السلبي على عملية التكامل والاندماج الأوروبي، حيث مثلت بريطانيا طيلة المسار الاندماجي الأوروبي أحد أبرز المعوقات الأساسية في عدم بلوغ الاتحاد الأوروبي المراحل المتقدمة التي كان يصبو إليها منذ نشأته، كما تراجع حماس فكرة الاندماج وبرزت إمكانية العودة إلى الدولة الوطنية.

قائمة المراجع: أولاً باللغة العربية

1- الكتب

1-أرنولد ج هايدنهايم وآخرون، السياسات العامة المقارنة سياسات الخيار الاجتماعي في أمريكا وأوروبا واليابان، تر. أمل الشرقي، الأردن، الأهلية، ط1، ب.س.ن.

¹ سباح محسن صبري عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص.238

فحمة إيمان

- 2-أسعد مفرح، موسوعة عالم السياسة الثورة الفرنسية وأوروبا النابوليونية، بيروت: نوبيليس، ج.17، 2006.
- 3-إسماعيل ياغي وعبد الفتاح حسن أبو عليّة، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، دار المريح، 1984.
- 4-تامر الخرزجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، الأردن: دار مجد لاوي، ط1، 2012
- 5-سجفري براون، تاريخ أوروبا الحديث، تر.علي المزروقي، الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، 2006
- 6-سجودة حسنين هيكل، جغرافيا أوروبا الإقليمية، مصر: المكتب الجامعي الحديث، ط15، 1998
- 7-جيس أندرسون، صنع السياسات العامة، تر.عامر الكبيسي، عمان: دار المسيرة
- 8-حافظ علوان حمادي الدليمي، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، عمان دار وائل، ط1، 2001
- 9-حسن نافعة، معجم النظم السياسية والليبرالية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، بيروت: دار الجيل، ط2، 2000
- 10-حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2004
- 11-خليل حسين، المنظمات القارية والإقليمية، لبنان: دار المنهل اللبناني، ط1، 2010
- 12- خليل مُجّد حسن الشاع وخضير كاظم محمود، نظرية المنظمة، عمان : دار المسيرة، ط3، 2007.
- 13-زياد شفقان الضاربة، الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية من مدريد إلى خارطة الطريق، الأردن: دار حامد، ط1، 2011
- 14-خضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2008
- 15-حسام مرير الجميلي، الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد، لبنان: دار المنهل، ط1، 2009
- 16-مُجّد بوعشة، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة، ليبيا: دار الكتب الوطنية، ط1، 1999
- 17-عبد الله حسن الجوجو، الأنظمة السياسية المقارنة —دراسة مقارنة—، ب ب ن، الجامعة المفتوحة، ط1، 1996
- 18-عبد الله على عبو، المنظمات الدولية الأحكام العامة وأهم المنظمات المالية والإقليمية والمتخصصة، الأردن: دار قنديل، ط1، 2011
- 19-عامر مصباح، نظريات تحليل التكامل الدولي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008
- 20-عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1986
- 21-عمر إبراهيم العفاس، نظريات التكامل الدولي الإقليمي، لبنان: دار المنهل اللبناني، ط1، 2010
- 22-عمر عبد العزيز عمر ومُجّد على الفوزي، دراسات في تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر 1815-1950، بيروت: دار النهضة العربية، ط1، 1944
- 23-سمارتن غريفش وتيري أوكالاها، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، الإمارات العربية: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2008

السياسات الأوروبية المشتركة ودورها في تعزيز العملية التكاملية

- 24- محمد عبد الغني سعودي، أوروبا الجديدة في شخصية القارة وشخصية الأقاليم، القاهرة: مكتبة الاجلو المصرية، 2004
- 25- محمد فتح الله الخطيب، مبادئ العلوم السياسية؛ تطوّر الفكر السياسي، مصر: دار الفكر العربي، 1998
- 26- مفيد الزبيدي، موسوعة تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، الأردن: دار أسامة، ج. 1، ط. 3، 2009
- 27- محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 1، 2010
- 28- محمد محمود الامام، تجارب التكامل العالمية ومفازها للتكامل العربي، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 1، 2004
- 29- محمد نضال الحافظ، الحقيقة بين النبوة والسياسة، سوريا: الأوائل للنشر، ط. 4، 2004
- 30- ناظم عبد الواحد الجاسور، الوحدة الأوروبية والوحدة العربية الواقع والتوقعات دراسة بين المشروعين الحضاريين بغية استشراف المستقبل، الأردن: دار مجد لاوي، ط. 1، 2011
- 2- الرسائل والأطروحات:

- 1- العربي العربي، " دور الطاقة في العلاقات المغاربية الأوربية (الجزائر ليبيا)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2004-2005،
- 2- بنونة نادية، دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ السياسة العامة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2009-2010
- 3- رياض مزبان، "الحلف الأطلسي كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2004-2005
- 4- كريمة بقدي، "الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011-2012
- 5- لبنية جديد، " السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة تشابه المقدمات واختلاف النتائج"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين بسوريا: كلية الاقتصاد: قسم الاقتصاد والتخطيط، 2004

3- المقالات والمداخلات:

- 1- إبراهيم الإسماعيل، ندوة حول: الاتحاد الأوروبي التجربة والتحديات، 2006
- 2- سمح محسن صبري عبد الفتاح، البريكست ومستقبل الاتحاد الأوروبي، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، مجلد 3، عدد 1، أبريل 2023
- 3- كريمة بن دار ورضا شوادرة، مستقبل بريطانيا بعد البريكست في ظل التحالف الثلاثي الأمريكي البريطاني الأسترالي AUKUS، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 11، العدد 02، جولية 2022
- 4- كمال رزيق وبن مكلف خالد، " فرص وتحديات التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي بين الواقع والافاق"، المؤتمر العلمي الدولي التاسع حول الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل.

فحمة إيمان

4-المحاضرات:

1-بن بختي عبد الحكيم، السياسة العامة في المنظمات الإقليمية، محاضرة أقيمت على طلبة السنة الثانية ماستر تخصص السياسات العامة، في مقياس السياسة العامة الإقليمية، جامعة تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2013-2014.

2-بن بختي عبد الحكيم، نظريات التكامل والاندماج المفسرة للإقليمية، محاضرة أقيمت على طلبة السنة الثانية ماستر تخصص السياسات العامة في مقياس السياسة العامة الإقليمية، جامعة تلمسان: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2013-2014.

3-محمد قناد، "التنظيم الدولي"، محاضرة أقيمت على طلبة السنة الثالثة ليسانس علوم سياسية، في مقياس المنظمات الدولية، جامعة تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010-2011.

4-معمّر خديجة، "مفهوم نظرية التكامل"، محاضرة أقيمت على طلبة السنة الرابعة علاقات دولية، في مقياس نظريات التكامل والاندماج، جامعة تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2011-2012.

5-معمّر خديجة، "النظرية الوظيفية الأصلية"، محاضرة أقيمت على طلبة السنة الرابعة علاقات دولية في مقياس نظريات التكامل والاندماج، جامعة تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2011-2012

5-الوثائق والمواقع الإلكترونية:

1-إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي-إنجليزي)، من الموقع الإلكتروني: www.kotobarabia.com، تاريخ الولوج: مارس 2014

2-حسام جاد الرب، جغرافيا أوروبا الجديدة دراسة إقليمية، من الموقع الإلكتروني: www.kotobarabia.com ، تاريخ الولوج: جاني 2014

3-المادة 03 من اتفاقية روما المنشأة للاتحاد الأوروبي سنة 1957

4-خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: التداخات وشكل العلاقة المستقبلية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، سلسلة تقدير موقف، يونيو 2016

5-ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي، البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الأوروبية، 07 ديسمبر 2000.

6-ياسر العيسى، سياسات الدعم الزراعي في الاتحاد الأوروبي، مذكرة سياسات رقم 15، المركز الوطني للسياسات الزراعية NAPC، إبريل 2006

ثانياً: باللغة الأجنبية

1-Karen e Smith, the outsiders : the european neighbourhood policy, international affairs, 13 jull 2005.